تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية للمنتجات الزراعية والغذائية في العراق للمدة(1990-2004)

م.م.سرمد علي حسين*

المستخلص

تعتمد اقتصاديات الدول على التجارة الخارجية حيث يعزى تحسن الاداء الاقتصادي للدول المتقدمة الى زيادة صادراتها. يهدف البحث الى التعريف بتاثير سياسات التجارة الخارجية على قيم الصادرات والاستيرادات من السلع الزراعية والغذائية وتتركز مشكلة البحث في كون اعتماد العراق على تمويل استيراداته التي اغلبها مواد استهلاكية وغذائية من قيم الصادرات النفطية فقط .لقداخذت قيم صادرات المواد الغذائية والزراعية بالتذبذب خلال اعوام الدراسة وشكلت نسب متفاوتة من اجمالي قيم الصادرات الا انها اتجهت الى الزيادة بعد الاحداث الاخيرة بسبب رفع قيود التصديروخاصة صادرات القطاع الخاص، اما قيم استيرادات المواد الغذائية اتجهت الى الزيادة اكثر من قيم الصادرات .وبالنسبةلقيم الميزان التجاري للسلع الغذائية والزراعية فكانت سلبية لجميع سنوات الدراسة عدا الاعوام(98، 99، 2001)حيث زادت فيها قيم الصادرات على قيم الاستيرادات وعلى الرغم من ان ذلك يعكس مستوى انتاجي عالي للقطاع الزراعي خلال تلك السنوات الان ذلك لم ينعكس ايجابيا على قيم الميزان التجاري العام ،واخيرا فان للقطاع الخاص دورا في مجال التجارة الخارجية ينبغي التركيز عليه كما يجب التشجيع على استيراد مستلزمات الانتاج لغرض نمو الصناعات الزراعية وزيادة الانتاج وتحقيق فائض لعملية التصدير.

Abstract

States depend on the economics of foreign trade terms due to improved economic performance of developed countries to increase their exports. Research aims to publicize the impact of policies on external

* مدرس مساعد/المعهد التقني /المسيب

مقبول للنشر بتاريخ 2009/3/3

trade values of exports and imports of agricultural goods and food concentrated research problem in the fact that the country's dependence on import financing, which mostly consumption goods and food value of oil exports only. The values of exports of foodstuffs and agricultural Oscillation during their years of study and formed different ratios Of the total export values but they tended to increase after the recent events because of the lifting of restrictions exports for the private sector, either the values of imports of foodstuffs have tended to increase more than export values. The trade balance for food and agricultural commodities were negative for all except the last years of schooling (98, 99 , 2001) increased the export values to the values of imports and despite the fact that this reflects the high production level of the agricultural sector during those years but this did not reflect positively on the values of general trade balance, and finally the role of the private sector in foreign trade should focus must also Encourage the import of production requirements for the growth of agro-industries and increase production and achieve a surplus for export process.

المقدمة :

اهمية البحث

يعد موضوع التجارة الخارجية من المواضيع المهمة في التحليل الاقتصادي حيث تساهم التجارة الخارجية بدور مهم في ربط القطاعات الاقتصادية مع بعضها وتامين الاحتياجات الاساسية للمواطنين ومستلزمات الانتاج فضلا عن دورها في تصريف المنتجات النهائية لتلك القطاعات هذا وبالاضافة الى ان التجارة تشمل ايضا حركة واسعة للافراد وراس المال والخبرات الفنية والادارية وتوفير خزين من العملات الاجنبية،وبالتالي تعمل التجارة على تكامل الاسواق الدولية ونمو القطاعات الاقتصادية وتحريك عجلة التنمية. وتعد تجارة المواد الزراعية والغذائية من اهم فقرات التجارة العامة للبلد لكونها تتعلق بسد حاجة الطلب المتزايد من تلك السلع من اجل توفير امن غذائي للمواطنين.

هدف البحث:

يهدف البحث الى معرفة تاثير سياسات التجارة الخارجية على قيم الصادرات والاستيرادات للمنتجات الزراعية والغذائية لما تشكل من اهمية للاقتصاد العرقي.

مشكلة البحث:

ان مشكلة البحث تاتي من اعتماد البلد على قيم صادرات القطاع النفطي في تمويل استيراداته

من المنتجات الزراعية والغذائية الاستهلاكية اكبرمن استيراد مواد انتاجية خاصة خلال مدة التسعينات وما بعدها .

فرضية البحث

ان سياسة التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية المتبعة تكون تاثيراتها ايجابية على قيم الصادرات والاستيرادات إضافة الى قيم الميزان التجاري الزراعي بحيث يودي ذلك الى انتفاع البلد من تجارته الخارجية لتلك السلع وتقليل من اعتماده على صادرات القطاع النفطي في تمويل استيراداته ومشاريعه التنموية.

اسلوب البحث :

يعتمد البحث على الجانب النظري في تحليله لسياسة التجارة الخارجية للسلع الزراعية في العراق للمدة (1990-2004) من خلال معرفة قيم الصادرات والاستيرادات وحساب اهميتها النسبية بالنسبة للصادرات والاستيرادات الكلية للبلد . وتم الحصول على البيانات من جهات رسمية مثل البنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط اضافة الى الكتب والمصادرالاخرى.

هيكلية البحث:

يتضمن البحث محورين يشتمل الاول على مواضيع تعريف بالتجارة الخارجية اهميتها ونظرياتها وسياسة التجارة الخارجية، اما المحورالثاني يشتمل على تحليل لسياسة التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية قبل واثناء فترة الحصار وتحليل هيكل التجارة الخارجية لتلك السلع من خلال قيم الصادرات والاستيرادات وقيم الميزان التجاري ومن ثم الاستنتاجات والتوصيات.

المحورالاول :تعريف بالتجارة الخارجية

اولاً: اهمية التجارة الخارجية

ترتبط اقطار العالم مع بعضها البعض ارتباطا وثيقا عن طريق التجارة فليس هناك قطر يستطيع ان ينتج من السلع والخدمات كل ما يحتاجه حتى لو كان هذا البلد متقدم صناعيا ، فهذا سبب رئيسي لقيام التجارة بين البلدان ،لقد زاد حجم التجارة الدولية خلال العقود الاخيرة من هذا القرن بنسب فاقت معدل الزيادة في الانتاج والدخل العالميين[1].

وان للتجارة الخارجية اهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية اكثر من البلدان المتقدمة لكونها

[1]) عبد المنعم السيد علي ، مدخل في علم الاقتصاد (الجزء الثاني) مبادئ الاقتصاد المكلي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مطبعة جامعة الموصل 1984.ص208

تملك كميات وفيرة من المواد الاولية حيث تعتمد على الصادرات بالدرجة الاولى في تكوين راس المال من اجل عملية التنمية الاقتصادية[2]، وخصوصا الصادرات من المواد الاولية التي تحتاجها الدول الصناعية.

كما عملت التجارة في العراق على تحقيق قفزة كبيرة في حجمها ومكونات المواد والسلع المستوردة والمصدرة خلال السبعينات والثمانينات ولعل ما يشير الى كفاءة تنفيذ الخطط والبرامج الاستيرادية خلال العقدين المذكورين واقع النمو السنوي لتطور اجمالي قيمة الواردات الى القطر حيث بلغت (7.5%)[3] حيث كانت التوجهات المعتمدة انذاك هو دعم الانتاج الوطني وجعل الاستيراد مكملاً لها .

ثانيا: نظريات التجارة الخارجية

من المعروف انه ليست جميع الاقطار متساوية من حيث قدرتها على انتاج السلع جميعها لذا فانها تنتفع من تخصصها في انتاج السلع التي تتلائم مع اوضاعها بشكل أفضل من غيرهاوتحصل على احتياجاتها الاخرى من السلع عن طريق التبادل التجاري مع باقي الاقطار وهذا ما يسمى بـ(المزايا النسبية) وهذه النظرية وضعها الاقتصادي الانكليزي (ريكاردو)[4] أي اختلاف التكاليف النسبية للانتاج في الاقطار المختلفة وان ما يحدد هذه التكاليف هو الانتاجية النسبية للعمل وعليه يتم تحديد أي السلع يتم تصديرها واي السلع يتم استيرادها من قبل البلد المعني.وتعبر هذه النظرية عن رائ الاقتصادين الكلاسيك في تفسير التجارة الخارجية .

وهناك نظرية اخرى تفسر اسباب قيام التجارة الخارجية وهي النظرية الحديثة للتجارة الخارجية للعالمان (اوهلين)[5] واستاذه(هكشر)[6]هي ان التجارة تاتي من امتلاك الاقطار مقادير متباينة من موارد الانتاج ويعتبر ذلك اسلوب اكثر فائدة من الاسلوب الكلاسيكي حيث يوكد على دور عوامل الانتاج ودراسة العلاقة المتبادلة بين اسعار السلع والخدمات واسعار عوامل الانتاج من جهة وبين مقادير هذه العوامل وانتاجها من جهة اخرى فتنتفع الاقطار من التجارة فيما بينها من الاختلاف فيما يتوفر من الموارد فمثلا البلد الذي يمتلك مورد الارض ويقل لديه عنصر العمل ستكون

---

[2]) النجار، يحيى غني ، وامال شلاش ،التنمية الاقتصادية (نظريات ،مبادئ ، وسياسات) ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مطبعة جامعة الموصل 1991 ص 457

[3]) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينات (جمهورية العراق) 2001 ص146

4)B.Sodersten, International Economics, (Macmillan,London,1970)Part One.

[5])B.Ohlin, Interregionl and International Trade, Harvard University Press,Campridge, 1935.

[6])E. Heckscher, (The Effect of International TradeOnThe Distribution of Income), Reprinted in American Economic Association, Readings in The Theory of International Jrade, The Blakiston Co., PhiLadelpyLadelphia 1949.pp. 272- 300 .

منتجاته التي تستعمل الارض بكثافة رخيصة نسبيا بينما تكون منتجاته التي تحتوي على كثافة في العمل مرتفعة نسبيا لذلك سيصدر السلع التي تكون نسبة الارض فيها مرتفعة مثل السلع الزراعية والغذائية في حين يستورد سلع تكثر فيها نسبة العمل كالسلع الصناعية [7] . وهكذا تختلف هذه النظرية عن النظرية الاكلاسيكية بانها تعطي تفسير اكبر وادق للتجارة الخارجية فهي توكد على عدد اكبر من عوامل الانتاج بدل من التكاليف النسبية فقط.

ثالثا:سياسة التجارة الخارجية

تعرف سياسة التجارة الخارجية بانها مجموعة الإجراءات التي تعتمدها الدولة في تنظيم علاقات الاستيراد والتصدير مع الخارج وتعتبر ذات اهمية كبيرة وخاصة للدول النامية حيث ان صادرات المواد الاولية تمثل النسبة الاكبر من عوائدها والمصدر الرئيسي للفائض الاقتصادي للايفاء بمتطلبات البلد من السلع الراسمالية والخبرات المستوردة . ولسياسة التجارة الخارجية اهمية خاصة في مواجهة اوضاع السوق الدولية وتقليل الاثار السلبية الناجمة عن تقلباتها [8] . ومن الجدير بالذكر ان سياسة التجارة الخارجية ترتبط مع عدد من السياسات الاقتصادية الاخرى مثل السياسة الانتاجية والسياسة التسويقية وسياسة اسعار الصرف وسياسة الاستقرار الدولية.

المحور الثاني: سياسات التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية في العراق

لقد كان العراق قبل فرض الحصارعليه من الدول المستوردة للسلع الانتاجية والسلع الاستهلاكية،وكانت صادرات النفط الخام هي التي تسد العجز الحاصل في الميزان التجاري مما جعله موجبا اما من دون صادرات النفط فان الميزان التجاري سيكون سالبا وكذلك الحال في الميزان التجاري الزراعي ،ويعود سبب ذلك الى تدني الانتاج المحلي بشكل عام والانتاج الزراعي بشكل خاص وبسبب وجود طلب محلي كبير على السلع والخدمات والمنتجات الغذائية مما يؤدي الى وجود عجز كبير بين الطلب والانتاج المحلي وعلى هذا الاساس تقوم التجارة بتغطية هذا العجز عن طريق الاستيرادات .

وانطلاقا من ايمان العراق بوحدة الاقتصاد العربي والتجارة العربية فانه كان وما يزال يعطي

[7]) عبد المنعم السيد علي ، مدخل في علم الاقتصاد (الجزء الثاني) ،مصدر سبق ذكره ، ص215
[8]) النجار، يحيى غني ، وامال شلاش ،التنمية الاقتصادية،مصدر سبق ذكره ، ص475

الأولوية لتوريد حاجاته من السلع الغذائية ومن مستلزمات الانتاج الزراعي من الدول العربية مثل مصر والاردن وسوريا والسعودية والسودان والجزائر وتونس ولبنان ،وشارك العراق في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الكمركية (الكات)في نهاية الاربعينات حيث ان العراق يؤمن بان أفضل السبل للتعامل مع هذه المنظمة من خلال تشكيل تكتل اقتصادي عربي يعزز سوق عربية مشتركة، هذا ولم يكن للعراق حرية الدخول في منظمة التجارة الدولية بسبب قيود الحصار المفروض عليه انذاك.

اولا: التجارة الخارجية اثناء فترة الحصار

ابتداءً من آب عام 1990 فرض الحصار الاقتصادي على العراق مما ادى الى تقييد الصادرات والواردات على كافة السلع ومنها السلع الزراعية واصبح واقع الحال التصدير هو في جزئه الكبير مقيد بقرارات مجلس الامن مما نتج عن ذلك توقف الجزء الأعظم من الصادرات والواردات،و بعد توقيع مذكرة التفاهم عام1996 اصبح استيراد المواد الغذائية مرتبطا بالبطاقة التموينية، مما ادى الى ان تلجا الدولة الى رفع كل الرسوم المفروضة على استيراد السلع بشكل عام والغذائية بشكل خاص(أي تشجيع استيراد القطاع الخاص)من خلال تحفيزالموردين لادخال اكبرقدر من السلع الغذائية لمواجهة الطلب المحلي عليها. ان سنوات الحصارحددت معالم واهداف سياسة التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية ضمن التوجهات الاتية[9] :

1- التوسع في الانتاج وزيادة التنوع النسبي للنمط الانتاجي بما يحقق الاكتفاء الذاتي اولا والعمل على تحقيق فائض انتاجي لتنمية حركة التصدير لتنويع المصادر التي تحقق الموارد المالية للقطر.

2- اعتماد صيغة البرامج الوطنية لتطوير زراعة المحاصيل الاستراتيجة وكذلك المنتجات الحيوانية (مثل برنامج اعادة تاهيل قطاع الدواجن)الذي حقق نجاحا ملموسا لزيادة الانتاج لقطاع الدواجن، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق فائض للتصدير وتقليل الاعتماد على الاستيرادات .

3- توجه البحوث العلمية الزراعية باتجاه ادخال محاصيل زراعية جديدة لتغطية حاجة الصناعات العراقية من المواد الاولية التي كانت ولاتزال مستوردا لهذه المواد والعمل على استيراد مستلزمات الانتاج بدل من السلع الاستهلاكية بهدف تطوير الانتاج وتنمية القدرة على منافسة اصحاب الخبرات في الاسواق العالمية.

4- بناء اسطول نقل حديث بضمنه الشاحنات المبردة والمجمدة لنقل السلع السريعة التلف لتوفير السلع في كل مكان وزمان وعدم تسويقها باسعار عالية.

[9])المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،مصدر سبق ذكره ، ص147

بعد توقيع مذكرة التفاهم بتاريخ 1996/5/20 بدات صادرات العراق بالتدفق الى الخارج ، والتي كان اغلبها الصادرات النفطية حيث ان النفط المصدر الوحيد الممول لاستيرادات القطر ومنها حاجات اساسية كالغذاء والدواء ومستلزمات انسانية اخرى .ولا يخفى ان هناك بعض العراقيل كانت تعيق تنفيذ العقود المبرمة لتنفيذ هذه الاتفاقية بين العراق والامم المتحدة منها ان الواردات عن طريق هذه المذكرة اصبحت تشكل معظم واردات القطر منذ تاريخ البدء بتطبيقها ، وان ما يتم استيراده لايغطي الا جزء يسير من حاجات العراق الفعلية اضافة الى طبيعة مذكرة التفاهم المرتبطة بفترة ست اشهر لتطبيق كل مرحلة مما لايساعد على التخطيط بعيد او متوسط المدى ،والجدول رقم (1) يبين تطور قيم الصادرات والاستيرادات والميزان التجاري حيث استبعدت منها صادرات النفط والمعادن التي تشكل النسبة الاكبر من الصادرات لمعرفة القيم الحقيقية للميزان التجاري كما وان صادرات النفط تتضمن التعريفة الكمركية في حين لاتتضمن الصادرات الاخرى التعريفة الكمركية نظرا لحرية انتقال السلع بالاضافة الى اتباع سياسات مثل اعتماد اسعار صرف تشجيعية للسلع المصدرةاضافة الى نه يحتوي الجدول على نسب مساهمة قيم كل من الصادرات والاستيرادات من قيمة الناتج المحلي الاجمالي حيث يلاحظ من الجدول ان تاثير قيم الاستيرادات كبر من قيم الصادرات في الاقتصاد العراقي من خلال الاهمية النسبية حسب السنوات وبعد استبعاد قيم صادرات النفط . وقد بلغ اعلى تاثير للصادرات والاستيرادات على قيمة الناتج المحلى الاجمالي خلال عام 1998 حيث بلغت نسب المساهمة(3.72%) و(13.27%) على التوالي.

جدول رقم(1)

تطورقيم صادرات واستيرادات ونسب مساهمتها من قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لسنة 1988والميزان التجاري للسلع بشكل عام للمدة (1990-2004)(القيم بالالف دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالىGDP	قيم الصادرات الاجمالية	الاهمية النسبية%	قيم الاستيرادات الاجمالية	الاهمية النسبية%	الميزان التجاري
1990	16373400	121861	0.74	1502647	9.18	-1380786
1991	7135000	35056	0.49	186358	2.61	-151302
1992	8964000	15049	0.17	206193	2.3	-191144
1993	13318000	14214	0.11	415033	3.12	-400819
1994	12703000	12664	0.1	276499	2.18	-263835
1995	10377000	15508	0.15	282884	2.73	-267376
1996	15528000	35013	0.23	231592	1.49	-196579
1997	18926000	36670	0.19	184809	0.98	-148139
1998	1864000	69383	3.72	247368	13.27	-177985
1999	21062000	103728	0.49	432273	2.05	-328545
2000	23181000	83057	0.36	721396	3.11	-638339
2001	25533000	93937	0.37	1364991	5.35	-1271054
2002	40222700	70413	0.18	1835256	4.56	-1764843
2003	26990400	540037	2	3087815	11.44	-2547778
2004	-	110134	-	6621697	-	-6511563

المصدر: البنك المركزي العراقي ،المديريةالعامة للاحصاء والابحاث ،احصاء ميزان المدفوعات ،احصاءات التجارة الخارجية (1990-2004)

- الصادرات والواردات بالاسعار الرسمية
- قيمة الاستيرادات على اساس(CIF)
- الصادرات بدون المنتجات النفطية

ثانيا : هيكل التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية في العراق

1-الصادرات من المنتجات الزراعية والغذائية :

تمثل صادرات العراق من المنتجات الزراعية المواد الغذائية التمور بالدرجة الاساسية واللحوم بانواعها ومنتجات الالبان والبيض والحبوب والسكر إضافة الى مستحضرات غذائية

متنوعة بموجب التصنيف الدولي الموحد للتجارة[10] ،ورغم انه لاتوجد عملية تصدير خلال فترة التسعينات بسبب الحصار الا انه يتم التصدير حسب الفائض من الانتاج عن الاستهلاك للقطاع الخاص، كما ان هناك تصدير غير مسيطر عليه عبر الحدود (عمليات التهريب). ويوضح الجدول رقم(2) قيم الصادرات البلد من المنتجات الغذائية ونسب مساهمتها من الصادرات الكلية للبلد .

جدول رقم (2)

قيم صادرات واستيرادات العراق والميزان التجاري للسلع الغذائية للمدة (1990-2004)

(بالالف دينار)

السنوات	صادرات المواد الغذائية والزراعية	الاهمية النسبية%	استيرادات المواد الغذائيةوالزراعية	الاهمية النسبية%	الميزان التجاري
1990	23853	19.5	402058	27	-378205
1991	16013	45.7	42079	23	-26066
1992	4779	31.7	51939	25	-47160
1993	3480	24.5	261127	63	-257647
1994	346	2.7	166722	60	-166376
1995	2853	18	183364	65	-180511
1996	16787	48	135424	58.5	-118637
1997	17718	48.3	77000	41.7	-59282
1998	36928	53	24493	10	12435
1999	56173	54	40794	9.4	15379
2000	34063	41	46233	6.4	-12170
2001	56513	60	39263	3	17250
2002	46296	65.7	55737	3	-9441
2003	156703	29	157343.5	5	-641
2004	11066	10	227044	3.4	-215978

المصدر :المديرية العامة للاحصاء والابحاث ،قسم احصاء ميزان المدفوعات ،الميزان التجاري (1990-2004)

- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،احصاءات التجارة الخارجية حسب المواد(لسنوات مختلفة) .

الصادرات والاستيرادات بالاسعار الرسمية

الاستيرادات على اساس (CIF)

[10]) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، احصاء ميزان المدفوعات ،احصاء التجارة الخارجية(1990-2003)

وبشكل عام تمتاز القيم المصدرة بالتذبذب من عام لآخر فمن خلال ملاحظة نسب مساهمتها من اجمالي الصادرات الموضحة في الجدول رقم(2) انها وصلت الى ادنى قيمة خلال عام 1994 فبلغت(346) الف دينار (مقيمة بالأسعار الرسمية) وبنسبة مساهمة(2.7%)من اجمالي الصادرات ثم استمرت بالتذبذب لتصل اعلى قيمة لها خلال عام2003 فبلغت(156703)الف دينار وبنسبة مساهمة(29%) حيث زادت الصادرات بشكل عام خلال فترة ما بعد الحرب بسبب رفع جميع القيود عنها بالاضافة الى ارتفاع اسعار المواد والسلع وارتفاع اسعار الصرف الى (1936)دينار/دولار خلال عام 2003، وتشكل الفواكه والخضر النسبة الاكبر من قيم صادرات المواد الغذائية من بعد التمور .كما وتشكل صادرات القطاع الخاص الجزء الاكبر من باقي القطاعات الاخرى ولا توجد صادرات بكميات كبيرة للقطاع العام(الحكومي)وذلك لان ما ينتج منها يستهلك بشكل مباشر اوبعد تصنيعه كما في البرامج الحكومية مثل اعادة تاهيل قطاع الدواجن الذي استنفذ ما تم انتاجه من محصول الذرة الصفراء حيث كان يتوقع تصدير قسم كبير منه، وكما حصل في توزيع الفائض من الرز على ذوي الدخل المحدود (الموظفين)وبكميات كبيرة وباسعار رمزية ضمن سياسةدعم سعرالمستهلك، وانخفضت الصادرات خلال عام 2004الى(11066) الف دينار وبنسبة مساهمة (10%) من اجمالي الصادرات الكلية ويعود ذلك الى استقرارسعر صرف الدولار الى1445 دينار/دولار حيث حافظ البنك المركزي العراقي على استقرارا نسبيا لسعر الصرف عن طريق مزادات العملة المقامة فيه [11].

2-الاستيرادات من المنتجات الزراعية والغذائية:

لم يكن بامكان العراق خلال فترة الحصار ان يستورد (باستثناء استيرادات القطاع الخاص)وبعد تطبيق مذكرة التفاهم ايضا قيدت استيرادات العراق وجعلته مقتصرا على السلع الغذائية والمواد الطبية وبعض المستلزمات الانسانية ومستلزمات الانتاج الزراعي ويبين لنا الجدول رقم(2)ايضا استيرادات العراق من المنتجات الغذائية ونسب مساهمتها من اجمالي الاستيرادات وهي ايضا تمتاز بالتذبذب من سنة لاخرى وبلغت اعلى قيمة خلال عام 1993فوصلت الى(261) مليون دينار(مقيمة بالاسعار الرسمية) وبنسبة مساهمة (63%)من اجمالي الاستيرادات الكلية وتعود اغلب هذه الاستيرادات الى القطاع الخاص وياتي من بعده القطاع الاشتراكي ثم المختلط اما بعد تطبيق مذكرة التفاهم انخفضت المبالغ المخصصة للمواد الغذائية بسبب تحول البلد الى استيراد مواد و مستلزمات اساسية بالاضافة الى المواد الغذائية مثل السيارات بمختلف أنواعها

[11]) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث التقارير الاقتصادية الشهريةلعام 2004 .

بالإضافة الى التركيز على استيراد مستلزمات الانتاج الزراعي بدل من السلع الاستهلاكية لاغراض تنشيط الصناعات الغذائية الزراعية في البلد مما ادى الى انخفاض نسبة مساهمة استيرادات المواد الغذائية من الاستيرادات العامة للبلد كما سنتطرق لاستيراد مستلزمات الانتاج الزراعي كما كانت مذكرة التفاهم تخضع الى سلسلة طويلة ومعقدة من الإجراءات والى موافقة لجان مختصة تابعة الى الأمم المتحدة على العقود التي تبرمها الدولة مع الشركات الموردة حيث ان هذه العقود تتم خلال الربع الاول والربع الثالث من كل عام بسبب مراحل تطبيق مذكرة التفاهم حيث ان كل مرحلة تغطي ستة اشهر،وتتم الاستيرادات لتغطية مفردات البطاقة التموينية مثل الحنطة والرز والسكر والشاي وحليب الاطفال والبقوليات وبلغت قيم استيرادات المواد الغذائيةخلال عام 2003 (157.3)مليون دينار(مقيمة بالاسعار الرسمية)هذا وتشكل استيرادات الحبوب النسبة الاكبر من استيرادات المواد الغذائية خلال فترة الحصاراما بعد الحرب الاخيرة قلت نسبة استيراد المواد الغذائية اضافة الى انخفاض اسعارها والاتجاه نحو استيراد سلع اخرى مثل السيارات الحديثة وكذلك الاجهزة الكهربائية.

وارتفعت الاستيرادات خلال عام 2004الى(227)مليون دينارو بنسبة ارتفاع (44.3%)عن عام 2003الان مساهمة المواد الغذائية منها كانت (3.4%).اما الدول التي يتم الاستيراد منها فهي كثيرة خصوصا بعد مذكرة التفاهم مثل فرنسا واستراليا وتايلند والبرازيل والهند والصين وكوريا وسويسرا اضافة الى الدول العربية مثل مصر والاردن والامارات .

3-الواردات من مستلزمات الانتاج الزراعي :

لقد زادت المبالغ المخصصة لاستيراد مستلزمات الانتاج الزراعي التي لها اثار اقتصادية في تشجيع وتطويرالانتاج الزراعي ونمو الصناعات الزراعية، في حين ان قيم صادرات مستلزمات الانتاج الزراعي تكاد تكون معدومة لكون العراق يستورد تلك المستلزمات وبكميات كبيرة ، ونلاحظ ايضا تاثير المبالغ المخصصة للقطاع الزراعي ضمن تخصيصات مذكرة التفاهم والجدول رقم (3)يبين لنا قيم استيرادات مستلزمات الانتاج(مقيمة بالاسعار الرسمية)والتي تشمل مفرداتها(الاسمدة والاعلاف والبذور ومواد خام حيوانية ونباتية والمكائن الزراعية مع ادواتها الاحتياطية وبيض التفقيس ومركزات اعلاف)،ونلاحظ اتجاه هذه القيم الى التزايد بعد تطبيق مذكرة التفاهم لاستيراد تلك المستلزمات لغرض استخدامها لاغراض البرامج الوطنية لتاهيل المنتجات الزراعية كما في برنامج اعادة تاهيل الدواجن خلال عام 1997 .

هذا وتتم اتفاقيات استيراد مستلزمات الانتاج الزراعي بالتعاقد على اسس تنافسية ضمن حدود

الحصار الاقتصادي والاتفاقيات الدولية حيث هناك عدد كبير نسبيا من مستلزمات الانتاج يستورد من الاردن من خلال الاتفاقية العراقية -الاردنية وكثير من هذه المستلزمات ذات منشا غير اردني وانما فقط تجمع هناك ويتم تصديرها الى العراق .

كما قامت الجزائر بتجهيز العراق بالحاصدات والساحبات بالاضافة الى دول عربية اخرى مثل مصر وتونس ولبنان ومن الدول الاجنبية التي قامت بتجهيز المضخات والمبيدات والبذور فكانت الصين وفيتنام والهند، ويتوقف الاستيراد من الدول حسب شروط التعاقد والتسهيلات والاسعار التي تقدمها الشركات العالمية.

جدول رقم(3)

قيم الاستيرادات من مستلزمات الانتاج الزراعي للمدة (1990-2004)

السنوات	اجمالي استيرادات المستلزمات الزراعية (بالالف دينار)
1990	18201
1991	791
1992	2475
1993	27623
1994	7771
1995	9554
1996	13957
1997	18372
1998	54151
1999	9101
2000	12291
2001	8952
2002	1036
2003	4385
2004	2892

المصدر: امكانية التكامل الزراعي العربي في ضوء اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (تقرير قطر العراق)بغداد ،حزيران 1999،ص76

-وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،دائرة إحصاء التجارة، احصائيات التجارة الخارجية حسب المواد(لسنوات مختلفة)

-المدة(2002-2004)تمثل استيرادات القطاع الخاص فقط

-الاستيرادات مقيمة بالأسعار الرسمية

4-الميزان التجاري الزراعي :

لاحظنا فيما سبق وجود تذبذب لقيم الاستيرادات والصادرات من سنة لاخرى خلال مدة الدراسة ويعود ذلك الى طبيعة الطلب المحلي على تلك السلع هذا ولا تتضمن الصادرات قيم صادرات القطاع النفطي لذلك نلاحظ ان الميزان التجاري للسلع بشكل عام كان سلبيا بسبب تفوق قيم الاستيرادات على قيم الصادرات (مقيمة بالاسعار الرسمية)كما مبينة في الجدول رقم(1) وهذا يعكس اعتماد اقتصاد العراق على قيم صادرات القطاع النفطي بالدرجة الاولى واستخدامها في تمويل العمليات الاقتصادية مثل الاستيراد والانفاق الحكومي في جميع القطاعات الاقتصادية الاخرى.

اما بالنسبة للجانب الزراعي فكان الميزان التجاري سلبي ايضا في جميع سنوات الدراسة عدا الاعوام (98، 99، 2001) فكانت بها قيم الميزان ايجابية حيث فاقت قيم الصادرات قيم الاستيرادات بالنسبة للمواد الغذائية وكانت صادرات المستلزمات الانتاجية معدومة قياسا بالاستيرادات والجدول رقم(2) يبين قيم الميزان التجاري للسلع الزراعية الغذائية .

وهذا بدوره يعكس المستوى المتدني للانتاج الزراعي (عدا الاعوام المذكورة سابقا) والتي يمكننا القول ان البلدخلال تلك السنوات قد وفر فائضا اقتصاديا من استيراد وتصدير المواد الغذائية وهذا يعود الى توسع المشاريع الزراعية وزيادة الانتاج وتطور الصناعات المحلية الزراعية اما باقي سنوات الدراسة فقد شهدت تدني لمستوى القطاع الزراعي وعدم مقدرته على سد الطلب المحلي .

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

من خلال الدراسة الموسومة (تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية للسلع الغذائيةوالزراعية في العراق للمدة (1990-2004)) يمكن التوصل الى الاستنتاجات التالية:

1. اعتماد البلد على صادراته بالدرجة الاولى على القطاع النفطي في تمويل استيراداته والتي اغلبها سلع استهلاكية اضافة الى تمويل بعض المشاريع التنموية البسيطة وهناك صادرات من المنتجات الزراعية مثل التمور بالدرجة الاساسية وهذا يعاكس ماجاء في فرضية البحث.
2. تشكل قيم صادرات واستيرادات القطاع الخاص الجزء الاكبر من باقي القطاعات اما القطاع الحكومي فتكون صادراته معدومة لان ما ينتجه يستهلك مباشرة او بعد استخدامه

في بعض المشاريع الصغيرة مثل مشاريع اعادة التاهيل.

3. ان زيادة واردات البلد من مستلزمات الانتاج الزراعي سيودي الى نمو الصناعات الزراعية وزيادة الانتاج.
4. كانت قيم الميزان التجاري الزراعي ايجابيةخلال السنوات (98، 99، 2001) حيث فاقت قيم الصادرات على الاستيرادات هذا يدل على توفر فائض انتاجى خلال تلك السنوات ويثبت ذلك صحة الفرضية الا ان ذلك لم ينعكس ايجابيا على قيم الميزان التجاري العام بعد استبعاد قيم صادرات القطاع النفطي.

التوصيات:

بناءا على الاستنتاجات السابقة فانه يمكن ان نوصي بما ياتي:

1. تبني سياسات تطوير الانتاج الزراعي ودعم مشاريعه الانتاجية (مثل مشاريع تاهيل الدواجن) لغرض تحقيق فائض لعملية التصدير.
2. تطويراستيراد المستلزمات الانتاجية لنموالصناعات الزراعية وزيادة الانتاج.
3. تفعيل دور الاقطاع الخاص وذلك لدوره البارز في عمليات الاستيراد والتصدير على حد سواء.
4. تطوير قطاع النقل من خلال توفير الشاحنات الحديثة والمبردة لكون السلع الغذائية والزراعية سريعة التلف،اضافة الى وضع نظام تصدير حديث تتم فيه ازالة القيود وتقليل خطوات الروتين في مختلف حلقات التجارة الخارجية.

المصادر:

1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينات (جمهورية العراق) 2001 .

2) امكانية التكامل الزراعي العربي في ضوء اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (تقرير قطر العراق)بغداد ،حزيران 1999.

3) البنك المركزي العراقي ،المديريةالعامة للاحصاء والابحاث ،احصاء ميزان المدفوعات ،احصاءات التجارة الخارجية (1990-2004).

4) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث التقارير الاقتصادية الشهرية لعام 2004.

5) عبد المنعم السيد علي ، مدخل في علم الاقتصاد (الجزء الثاني) مبادئ الاقتصاد الكلي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مطبعة جامعة الموصل 1984.

6) النجار، يحيى غني ، وامال شلاش ،التنمية الاقتصادية (نظريات ،مبادئ ، وسياســات) ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مطبعة جامعة الموصل 1991

7) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، دائرة احصاء التجاري ،إحصائيات التجارة الخارجية حســب المواد.

8)B.Sodersten, International Economics, (Macmillan,London,1970).

[9])B.Ohlin, Interregionl and International Trade, Harvard University Press,Campridge, 1935.

[10])E.Heckscher, (The Effect of International TradeOnThe Distribution of Income), Reprinted in American Economic Association, Readings in The Theory of International Jrade, The Blakiston Co., PhiLadelpyLadelphia 1949.

……

……

……